

عن «الشفافية» و«مكافحة الفساد» و«الإصلاح الإداري»: شعارات على قيد الأمل

فرنسا - فراس عزيز ديب

أمنية وحزبية، تساهم لحد ما بتقييد تحركاتها، إذا استثنينا منها فقط الملفات الكبيرة التي تصعب قضيةرأي عام، ووفق هذه الآلية المستمرة فلا يمكن لنا انتظار دور أكثر فعالية لهذه الهيئة ضمن هذا المشروع ويبدو أن الحل المنطقي لهذه المعضلة اليوم أن يكون هناك هيئة عليا لكافحة الفساد تتبع لرئاسة الجمهورية، ولا يوجد ما يمنع تشكيلها دستورياً أو قانونياً، أما إن بقينا على ما نحن عليه، فلن يتبدل شيء وسنبقى ضمن إطار «البقاء للمدعوم أكثر». النقطة الأخيرة بما تنسع له كلمات هذا المقال، فهي مرتبطة بالنظرية الدستورية لحال القانون الإداري السوري فالفقرة الخامسة من المادة الثامنة للدستور منعت تسخير المال العام مصلحة «حزبية»؛ كما أن الدستور الحالي يبدو فقيراً بما يتعلق بالشأنين الاقتصادي والإداري وتكلم بالغموميات، وهو قد دخلنا في متاهات كثيرة، فهل هذا الإصلاح سيراعي هذه النقاط مجتمعة أم إن المصالح الضيقية سيكون لها فعلها؟

ندرك جميعاً أن ما وصلنا إليه من ترهل إداري ومؤسساسي يضمننا أمام تحديات كثيرة لتحقيق نقلات نوعية في التشريعات الإدارية لا زلتنا نفتقر لها، هذه النقلات لا يمكن ببساطة أن تتحققها وزارة كوزارة «التنمية الإدارية»، فالإصلاح لا يكون بنظريريات جامدة وتكرار خطاب أكاديمي لا يسمن ولا يعني من جوع، أو بدعوة الدورات التخصصية من قبل «تعلم كيف تصبح صحفياً في ٥ أيام»، كذلك الأمر لا يكون عبر تحضير الكفاءات بدورات تدريبية ينجح منها ٨ أشخاص من أصل المئات، فالإدارة موهبة وفون قبل أن تكون شهادات عليا، والمشكلة هنا لا تبدو بالأشخاص بل بمكان آخر تماماً، فالإصلاح الإداري يجب أن يكون بعقلية جماعية تشاركية ولو كانت عبر لجنة مستقلة تشبه لجنة صياغة الدستور من أصحاب الخبرة تضع الأولويات بعيداً عن الضغوط والمصالح الضيقة وإلا فإننا للأسف لن نشاهد إصلاحاً إدارياً ولا غيره، بل سنسمع من قبل الوكلين بتنفيذ المشروع كلاماً وعوداً، لكن باستخدام التقنيات الحديثة وكأنهم فهموا أن الشرح بهذه الطريقة هو بداية انجاز الإصلاح! طريق الإصلاح لا يزال طويلاً وربما علينا أن نتفاءل كي لا نقع في السوداوية التي ترفع بوجهنا لافتة كتب عليها: كل مصطلح وأنت بخير.

الإصلاح الإداري مرتبط بالنظام الإداري الذي يبدأ بالقوانين
ينتهي بالجهاز الإداري وإعادة تأهيل الكادر البشري، لكن هذا
الأمر يجب أن ينطلق من بديهيّة أساسية بأن الخطوة الأولى في
الإصلاح هي معرفة بوطن الخلل، تماماً كما يقال في الطلب بأن
شخصيّص المرض هو نصف العلاج، فهل نحن قادرّون فعلياً أن
واجه الخلل بطريقة شفافة بعيداً عن أي اتهامات قد تحصل هنا
حد «التّيل من هيبة الدولة»: المشكلة أنّ الخلل هنا متشارك قد
بدأ بقوّنة الروتين والبيروقراطية أو بإعطاء «وزارة التنمية
الإدارية» صلاحية تطبيق هذا المشروع، لينتهي بخلل انقاء
الكادر البشري، وهو الأهم، ولعل الأمثلة عليه كثيرة منها: منذ
عدو حكومة عmad خميس فلا يمر أسبوع إلا ويكون فيه خبر
من إقالات لمسؤولين هنا أو هناك، بمعظمها لأسباب تتعلق
الفساد، لكن منطقياً ما الذي ستغيره هذه الإقالات، هل إن إقالة
شخص والجيء بغيره هي طريقة لإنهاء الفساد ونحن نتبع
الأسلوب بالتّعيين والتّرشيح وهذا حكمًا بعدهان كل البعد
عن معيار «الكفاءة»، إذا ما اتفقنا أن كفاءة الجهاز الإداري هي
الأساس بتطبيق النظام والقوانين.

ثانية، ما هو مصير القطاع العام الخدمي والإنتاجي؟ فمثّلنا كثُر
متطرّفون» لصالح القطاع العام ونعتبره جوهرة الفقراء الثمينة
ولا يجب التّفريط به كما كانت تزيد الحكومة السابقة، والتي سارت
هدوء نحو خصوصية الكثير من المرافق، حتى جاءت حكومة عmad
خميس التي بدا واضحاً من خلال «أداء وبنية» رئيسها أن القطاع
لعام له أولويّة، لكن هذا الكلام طرح تساؤلات مهمّة، كيف سعيد
الصلاحه وكيف ستقيّم المسؤولين عنه إن كانت إقالة مسؤول فاسد
ما أخذ مداولات تستمر لسنوات، ثم هل إن حل مشكلة «البطالة
المقنعة» ستكون على حساب الفقراء و«غير المدعومين» تنتهي بهم
اللّشارع أم سيكون هناك آلية ما تضمن حقوقهم؟

النقطة الثالثة وهي آليات المحاسبة، لتعترف أن هذه الآليات
تشابّه فشلاً ترديعاً، هذا الفشل لا يمكن حلّه باستبدال مدير هيئة
رقابية بأخر، فالمشكلة هنا لا تكمن بالشخص بقدر ما هي مرتبطّة
بسقality قرار المسؤول عن هذه الهيئة، لأن أحد أهم أسباب تفشي
الفساد هو دور الهيئة غير المنضبط والتي كانت تخضع لتدخلات

الأفضل هو المحافظة على القواعد السلبية وإعادة إنشاء الجدران كيف ذلك؟

يختلف اثنان أن هذه الشعارات الثلاثة عندما نمتلك إرادة حقيقية طبقيها لا الاكتفاء بالتعeni بها، فهي حكماً حلّ بناجاً لكيان الدولة كل، لكن ما قد نختلف عليه أن هذه الشعارات بـالنهاية «سلة أحدة» لا يمكن فصل أحدتها عن الآخر، أو تطبيق أحدها وانتظار سنوات لتطبيق البقية، نحن نتحدث عن ثالوث متداخل ومتراoط عن مشروع يبدأ بمراحله وينتهي بثانية بـطبيعة مستقلة لكل رحلة، ولكن تكون الفكرة أوضح، إذا اختصرنا تعريف الفساد به «سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة، أو خروج عن القانون وعن النظام العام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق صالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة»، فإن مكافحة الفساد لا يمكن عملياً تطبيقها من دون «شفافية»، كلها يمكنها الصبحان لا معنى لها دون وجود ديناميكية في اتخاذ رارات إدارية قد يحتاج بعضها لتعديلات قانونية أو دستورية ظهر مع الزمن لتساهم في تحصين الدولة، أما تطبيق الشعارات صورة متباعدة فإن الأمر حولها لمذلة إدارية لم تساهem فقط فشال كل المراحل؛ لكنها أدت لهروب وتطفيش العقول والكفاءات إلى حساب الولاء والانتقام الشفيف، البعيد كل البعد عن الهدف حقيقي لهذه الشعارات، وإنما حقت الشفافية طوال السنوات الماضية؟ هل يستطيع مثلاً أي صحفي سوري معني بالشأن السياسي الدخول لإدارات الدولة وطلب وثائق ومستندات متقطعة شاريعهم! ماذا لو أجرينا استطلاعاً وسألنا أصحاب المناصب الحكومية: ماذا تعرفون عن الشفافية؟ أما الحرب على الفساد إنها للأسف كما وصفناها يوماً؛ فتحت أبواباً إضافية للفساد، هل بقي مكان لـ«المشروع الوطني للإصلاح الإداري»؟

كل تأكيد لو سألنا السوريين على مختلف خلفياتهم الثقافية أو الاجتماعية هل أنتم مع مشروع الإصلاح الإداري لكان الجواب لهم، لو استطعنا بالسؤال هل أنتم متفاوضون بإيجازه، لحمل جواب تناقضات كثيرة، لها ما يبررها سنتصرها بالنقاط تالية:

ـ حتى الآن وعلى قدر ما هو متاح من معلومات فإن مشروع

في تموز من عام ٢٠٠٠ وقف الرئيس بشار الأسد في مجلس الشعب ليقلي خطابه القسم الأول ويرسم الخطوط العريضة لما ستكون عليه سياسته في السنوات القادمة، يومنها ما ميز الحديث المتعلق بالشأن الداخلي استخدامه لصطلاح «الشفافية» كوسيلة للنهوض بالواقع الاجتماعي والسياسي والإداري المتدهلل في سوريا، وما يمكن أن تتحققه من عامل مساعد لإنجاز رؤيته الإصلاحية تحديداً آنه قال يومها: «أنا لا أملك عصا سحرية».

بعدها بسنوات بدأ يخرج للعلن شعار «مكافحة الفساد» وما ميز تلك الفترة أنها عرفت تنفيذاً ولو جزئياً لهذا الشعار بحملات طالت عدداً من المسؤولين أو أصحاب النفوذ المترورطين في ملفات الفساد انتهت كما جرت العادة إما بهروبيهم أو بإعلانهم رفع رأية «المعارضة».

وتجاهل المعنيون بتنفيذ هذين الشعارات أن تطبقهما وفقاً لآليات ووسائل عفا عنها الزمن، أمر محظوم بالفشل، لأن الفساد مثله مثل الإرهاب، لا يمكن لهما أن ينتهيما بانتهاء الشخص المتجرسدين فيه، والطريقة الوحيدة لإنهائهما هي مكافحة «فكرة الفساد» أو «ثقافة الفساد»، عندها ستكون مكافحة الفاسد تحصيل حاصل.

اليوم وصلنا للمصطلح الثالث وهو «المشروع الوطني للإصلاح الإداري»، مصطلح بتنا نشعر وكأنه أشبه بحبة السيتامول، علينا تناوله ثلاث مرات يومياً، كي نحمي أنفسنا من الصداع، وبتنا نشعر أن هناك من يعتمد إعدام هذا المصطلح بأسلوب «الإغراء بالتداول» كما جرى مع زميليه السابقين لدرجة باتوا يربطون أي محاضرة أو دورة تثقيفية لعدة أيام أو حتى الرحلات الترفيهية إلى بلدان بعبارة «في إطار المشروع الوطني للإصلاح الإداري»، حتى بتنا نشك أن المكلفين بإنجاز هذه المشاريع فهموا التوجيهات المعطاة لهم وكأنها بتكرار المصطلحات لا تنفيتها! ولا ندرى، ربما سند هؤلاء مستقبلاً يحاولون إقناعنا بعقود إعادة طلاء جدران إدارات الدولة وكأنها ضمن المشروع الوطني أيضاً، لكن على هؤلاء أن يتذكروا أن «البروطة» والتجميل الإعلامي والخطابي الذي كاد يمر في السابق لا مكان له اليوم.

بمعنى أدق: إن جدران إدارات الدولة فعلياً متصدعة وإعادة الطلاء قد يكسبها الظهر الحسن، لكنه لا يكسبها المناعة من الانهيار

ميركل تدعو أوروبا إلى مضاعفة عدد اللاجئين !
منظمة الهجرة: ١٠٠ ألف نازح ومهجر عادوا إلى منازلهم

العودة أساسها «عفوي»، مضيفة أنه لا يمكن تأكيد أن حالات العودة طوعية أو آمنة أو مستدامة، مشيرة إلى أن ٦٧٪ من حالات العودة هذا العام كانت لمحافظة حلب، لكنها لفتت إلى أن ما يقدر بنحو ٢٧ في المئة من العائدين قاما بذلك لحماية أصولهم أو ممتلكاتهم، وإن ٥٥ في المئة منهم أشاروا إلى تحسن الحالة

بالهجرة غير الشرعية، وأكدت أن ألمانيا مستعدة لتحمل نصيتها..

وأشارت في هذا الصدد إلى استقبال اللاجئين في إطار اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع تركيا بهذا الخصوص.

وكانت الأمم المتحدة في إطار برنامج إعادة التوطين قد اتفقت قبل سنوات مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على الالتزام بتوفير ٢٠ ألف مكان لاستقبال لاجئين من سوريا، بحيث يكون أصيب ألمانيا ١٦٠ لاجئ.

جاء ذلك بعد يوم من بيان للمنظمة الدولية للهجرة قالت فيه المتحدثة باسمها أوليفيا هيدون: إنه بين كانون الثاني ونوفمبر ٢٠١٧، عاد ٤٠٢٧٥٩ نازحاً سورياً إلى ديارهم، وفقاً لتقاريرها وتقارير صادرة عن هيئة الأمم المتحدة للهجرة، وشركاء تنفيذيين على الأرض، لافته إلى أن أكثرية العائدين من الخارج هم من تركيا بواقع ١٦ بالئة، ثم لبنان والأردن والعراق. وأوضحت أن العائدين من تركيا والأردن عادوا أساساً إلى محافظتي حلب والحسكة، فيما كان ٨٤ بالئة من الذين عادوا إلى متازلهم هم من الذين نزحوا داخل البلاد.

وفي موقف يتجاهل نجاح الجيش العربي السوري بتحرير المزيد من المساحات من رحى الإرهابيين وتأثير ذلك على رغبة المهرجين بالعودة أضافت هيدون: إن

الوطن- وكالات
ت المستشارية الألمانية أنجيلا ميركل
تحاد الأوروبي إلى مضايقة عدد
اللاجئين الذين يستقبلهم على أراضيه،
ذلك بعد يوم من كشف المنظمة الدولية
جرة بأن عدد السوريين النازحين
لمهجرين الذين عادوا إلى منازلهم وصل
إلى العام إلى أكثر من ٦٠٠ ألف شخص.
وقالت ميركل عقب لقائها بالمسؤول السامي
شؤون اللاجئين «فيليبو غراندي»
المدير العام للمنظمة الهجرة الدولية
بيلام لاسي سوبينغ» حسبما نقلت
موقع معارضة: إن ألمانيا يمكنها دعم
فووضية العليا لشئون اللاجئين التابعة
أمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية
حوالي ٥٠ مليون يورو خلال هذا العام.
 وأضاف: «لابد أن يتحقق هذا العمل
بسبب المال»، وذكرت أن مشكلة الهجرة
قادمة من ليبيا على وجه الخصوص
تل تحدياً.

القتال يتواصل بين الجيش وداعش في محيط معدان.. ومطازر التحالف تستمر

أحد شيوخ «البكارة»

۱۰۷

يواصل «حزب الاتحاد الديمقراطي - PYD» للأسبوع الثاني على التوالي باحتجاز شيخ عشيرة «الحمد العبيدي» عويد السليم أحد شيوخ عشائر «البكارية» بمحافظة دير الزور، وسط غموض عن أسباب الاعتقال، وفق موقع الكترونية معارضة. ونقلت الواقع عن أحد أفراد عشيرة «العبيدات»، التابعة لقبيلة «البكارية»: أن «عناصر الاستخبارات العسكرية التابعة للحزب اعتقلوا منذ أسبوعين السليم (أبو غفراء) لأسباب مجهولة»، مرحباً أن يكون الاعتقال جاء نتيجة وشایة وتقارير لعملاء الحزب ضد السليم المقيم في المنطقة منذ ستة تقطيباً.

وأشار إلى أن الاعتقال حصل من مكان إقامة السليم لدى وجهاء منطقة رأس العين بريف الحسكة الشمالي.

وأوضح المصدر، أن السليم هرب من مناطق انتشار عشيرته غرب دير الزور بعد إصدار تنظيم داعش الإرهابي حكماً بالإعدام بحقه بحجة أنه شخصية صاحبة نفوذ لدى مسوؤلي الحكومة السورية.

وأشار إلى أن مصير السليم ما زال مجهولاً مع استمرار الغموض

نظرة الرقة، ضمن اتفاق بين الطرفين. الرئيس المشترك لـ«هيئة العلاقات وجية» في «الإدارة الذاتية»، عبد عصاف، وفق ما نقلت وكالة «سمارت»، برسالة للأباء: إن «الاتفاق جاء بعد مرتعشرين يوماً، وانتهت باجتماع ممثلي عن الخارجية الإندونيسية حسكة، شمالي شرقى سوريا، منذ نـ.

تقـ الطرفان على «تسليم الأسرى أسبوع من الاتفاق، ونقلهم إلى «كردستان العراق»، عبر معبر ألاـ، ووصلوا إلى ممثلية «الإدارة يـة» في الإقليم، ليتم تسليمهم إلى طـات الإندونيسية، في الموعد المحدد». اـف «عمر»: إن الأسرى من عائلة مـكونة من 21 شخصاً، انضموا إلى «الدولة» منذ أربع سنوات، وتوفيـة منهم بسبب المرض، خلال الأعوام السابقة، لكنهم رفضوا القتال وهربوا من قـ، ثم سلموا أنفسهم لـ«قسد».

«ثناء استشهد رجل من مدينة تدمر اـطنة وسقط جرحى إثر «قصفـاثرات حربية التابعة للتحالفـيـ، مناطق في مدينة الرقة، ولا يزالـالشهداءـ مـرضاً للارتفاع بـسبـبـ

حد عناصر «قوات سوريا الديمقراطية» في الرقة (رويترز)
كما «دارت اشتباكات» في القسم الشمالي الشرقي من مدينة الرقة، وترافق الاشتباكات مع «تصف من طائرات التحالف الدولي»، وسط «معلومات عن مزيد من الخسائر البشرية جراء القصف»، ومعلومات كذلك عن «خسائر بشرية في صفوف طرفين في القتال».
وأحکمت «قوات سوريا الديمقراطية»- قسد أول من أمس، الخناق في مدينة الرقة على تنظيم داعش، وذلك بالبقاء عناصرها المتقدمة على المحورين الشرقي والغربي في المدينة وتشكيلها كمامشة حول التنظيم المرة الأولى منذ بدء حملتها ضد في السادس من حزيران الماضي.
وبينما قال الكولونيل في الجيش الأميركي ريان ديلون في تغريدة على «تويتر»، أن «قسد» حققت اتصالاً «على محوري الشرق والغرب» في الرقة، وهي تواصل ضغطها على «داعش»، نقلت تقارير صحفية عن مدير المركز الإعلامي لـ«قسد» مصطفى باي، أن «القتال يدور من غرفة إلى أخرى ومن منزل إلى آخر»، وقال إن عناصر «قسد» المتقدمة من جانبي المدينة التقت.
إلى ذلك سرت أنباء عن أن ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية، «ستسلم ١٧ مواطناً إندونيسياً إلى حكومة بلادهم»،
أشارت إلى ذلك وكالة «فرانس برس»، مشيرة إلى أن «الإدارة الذاتية» الكردية، «ستسلم ١٧ مواطناً إندونيسياً إلى حكومة بلادهم»،

| الوطن |
تواصلت المعارك بين الجيش السوري وتنظيم داعش الإرهابي في محيط مدينة معدان شرق إدلب، الوقت الذي تواصلت فيه أيضًا بين «قوات سوريا الديمقراطية» وتنظيم داعش الإرهابي في مدينتي الباب وعفرين، وبعد أن أحكمت «قسد» الدعموقية الخناق على التنظيم، على حسابه في محيط «التحالف الدولي» بقيادة الولايات المتحدة، واستهدافه للمدنيين ما أدى إلى سقوط عدد من شخصياته وخطورته. وبعدهم في حالات خطيرة.
واستمرت المعارك بين الجيش داعش في محيط مدينة معدان، والرقة الجنوبي الشرقي والتي اقتحمها الجيش. وحسبما ذكرت مصادر «الوطن»، فإن داعش أقدم في معدان بحجة أنهما تابعاً للعربي السوري.
وفي السياق، وبحسب « المرصد لحقوق الإنسان» المعارض، الإشتباكات العنيفة بين «قسد» والفصائل الخاصة والأميركية من جهة، ومن جهة أخرى، على محاور حي نزلة شحادة والمدينة القديمة،

العلم السوري يرس

على موقع التواصل
في أول سباق تسلق
ذكر لأهالي الباحة على
تفعات الذي أقيم في
١٨، وعرف مشاركته
بان، وسورية.
للتظيمات الإرهابية
ية الأزمة فيها قبل
«الجيش الحر» التي
م الجمهورية العربية

ووجهاء
الحسكة |
بعد أن كان مد
فادي حمادي،
المركز الأول في
الماضي، في مد
وحساب الموقعي
بن سعود بن
العليا المنظمة
وأثار رفع المقا
ال سعوديين داد
«المعارضين»
الحادي عشر

الإقليم، ليتم تسليمهم وننسية، في الموعد المحدد؛ إن الأسرى من علماء من ٢١ شخصاً، انضموا «منذ أربع سنوات، وتبسبب المرض، خلال الأربعين رفضوا القتال وهربوا وأنفاسهم لـ«قدس».

شهد رجل من مدينة تارق جرجي إثر «قصيدة» التالية للتحميم في مدينة الرقة، ولابد من مرحضاً للارتفاع بس

مقتل سعة من «الخوذ البيضاء» في ادلر بر صاص، مجهولين

عشرات القتلى والجرحى في تفجير بمقر لـ«جيش الإسلام» بدرعا

والرجوع عن خطئه في محاربة «النصرة» وإكمال مسيرة طريق ما تسمى «الثورة». بموازاة ذلك، أعلنت ما تسمى «منظمة الخوذ البيضاء». على موقعها الإلكتروني أمس، بحسب وكالة «أ ف ب» أن «مركز الدفاع المدني السوري في مدينة سرمين بريف إدلب تعرض لهجوم مسلح مجهول فجر أمس، ما أسفر عن مقتل 7 متقطعين». وأشارت إلى «قيام المجموعة المهاجمة بسرقة سياراتين من نوع «فان» وخوذ بيضاء وقبضات لاسلكي». ولم تتتوفر معلومات حول السبب إن كان بداع السرقة أم للهدف السياسي. وبحسب مرافقين فإن ما يسمى «الخوذ البيضاء» معظمهم مسلحون يتبعون إلى «النصرة» والمليشيات المسلحة التي تسيطر على محافظة إدلب. وتشهد محافظة إدلب فتناً أمنياً بسبب الاقتتال الحاصل هناك بين التنظيمات الإرهابية والمليشيات

القتل. كما تتعرض مناطق درعا لانفجارات بعواد ناسفة كانت تستهدف سيارات الميليشيات المسلحة. وقادتها.

من جهته، أصدر ما يسمى أمير تنظيم «جبهة النصرة» في الجنوب، أبو جابر الشامي، بياناً علّق بها على عملية التفجير قائلاً: إنه «بغض النظر عن عدوان جيش الإسلام علينا أكثر من مرة في الغوطة والشمال، إلا أن (النصرة) لا تشمّت ببسملة».

وتشهد غوطة دمشق الشرقية اشتباكاً دامياً بين «النصرة»، الذي يتخد من «هيئة تحرير الشام» واجهة جديدة له، وميليشيا «فيلق الرحمن» من جهة وميليشيا «جيش الإسلام» من جهة أخرى، تحكم خلاله الأخيرة من طرد التنظيم من منطقة مزار الأشعري مؤخراً.

وأضاف الشامي: إن «الهيئة لتأسيس ما أصاب الجيش من خسارة في صفوفه تسبّب بها الخارج» في إشار

الوطن - وكالات |

وسط الاقتتال الحاصل والفلتان الأمني في المناطق التي تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية والمليشيات المسلحة في جنوب البلاد وشماليها، هز انفجار أمس مقرباً ميليشيا «جيش الإسلام» في ريف درعا، موقعاً عشرات القتلى والجرحى، في حين قتل سبعة مما يسمى «الخونة البيضاء» على يد مجهولين في محافظة إدلب.

وأفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض أن انفجاراً عنيفاً هز منطقة نصيب الحدودية الواقعة عند الحدود السورية - الأردنية، بالريف الجنوبي لدرعا، واستهدف اجتماعاً في معسكر لميليشيا «جيش الإسلام»، بالقرب من بلدة نصيب، ما تسبب بمقتل ٢٣ شخصاً على الأقل معهم من مسلح «جيش الإسلام» وإصابة عشرات آخرين بجراح، جراء الانفجار الناجم عن تفجير شخص لنفسه في المعسكر، ولا يزال العدد